



**The extent to which public spending achieves economic diversification in Iraq for the period
(2003-2022)**

Abstract

Economic diversification policy works on developing the national economy's ability to finance and overcome obstacles in facing its internal and external commitments by enhancing the effectiveness of public spending. It also aims to reduce sources of extravagance and waste to the maximum extent. Therefore, economic diversification aims to achieve the highest productivity from public spending and increase the productivity of other sectors and their contribution to the gross domestic product (GDP). This contributes significantly to the general budget, which is often unstable and closely linked to changes in export commodity prices, specifically oil, as well as sudden economic crises. Thus, economic diversification policy addresses problems related to the impact of revenue from a single source on the economy. It is assumed that economic diversification policy has a significant and profound impact on reducing reliance on a single vulnerable source and external crises. Therefore, an inductive approach was adopted to provide a simple theoretical background on the variables, study the relationship between them, and the result reached in the research when diversification is absent in the rentier economy, this will inevitably lead to major economic and social crises, resulting in disturbances affecting all social classes. Prominent examples of these problems include reducing the role of the private sector and increasing the public's focus on a particular sector over another, leading to increased pressure on that sector and neglect of the sector from which people have moved due to the absence of funding and government support. The economy remains dependent and closely linked to external events, such as changes in oil prices, and if public spending is not linked to a sound and planned spending policy, it will produce adverse effects in the short or long term.

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

Keywords:

Economic
diversification, oil
prices, national
economy

مدى تحقيق الانفاق العام للتنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2022)

الباحث: علي فليح عجمي
أ.م. د : حيدر طالب موسى
جامعة المثنى كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على تطوير قدرة الاقتصاد القومي في تمويل والتغلب على العقبات في مواجهة التزاماته الداخلية والخارجية بالعمل على الرفع من فاعلية الانفاق العام ، وايضا تقليص مصادر الاسراف والتبذير الى اقصى حد ، ومن ثم فان تنويع الاقتصادي هو الحصول على اعلى إنتاجية من الانفاق العام وزيادة انتاجية باقي القطاعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يساهم بدرجة كبيرة في صالح الموازنة العامة التي يغلب عليها عدم الاستقرار والارتباط بدرجة كبيرة مع تغير أسعار السلع المصدرة وتحديد النفط وكذلك ترتبط مع الازمات الاقتصادية المفاجئة، ومن ثم تعالج سياسة التنويع الاقتصادي المشاكل المرتبطة بتأثر الإيرادات المصدر الواحد على الاقتصاد ، اذ يفترض البحث ان لسياسة التنويع الاقتصادي أثر بالغ وكبير في الحد ومن ثم معالجة اعتماد اقتصاد العراقي على مصدر واحد قابل للنفاد والازمات الخارجية ، ولذلك اعتمدت على الأسلوب الاستنباطي لإعطاء خلفية نظرية بسيطة عن المتغيرين ، و دراسة العلاقة بينهما ، والنتيجة التي تم التوصل اليها من البحث عندما يغيب التنويع في الاقتصاد الريعي فهذا سيؤدي حتما الى ازمات اقتصادية واجتماعية كبيرة وتنتج اضطرابات تمتد اثرها على كافة الفئات الاجتماعية وبرز الامثلة على هذه المشاكل هي تقليل دور القطاع الخاص ، وزيادة توجه العامة الى قطاع معين دون اخر مما يؤدي الى زيادة الضغط على قطاع على هذا القطاع وانتفاء واهمال القطاع الذي انتقل الناس منه بسبب غياب التمويل والدعم الحكومي لهذا القطاع ، ويبقى الاقتصاد غير مستقل ومرتب بشكل كبير بالأحداث الخارجية أي تغير اسعار النفط ، وذا لم يكن الانفاق العام مرتبط بسياسة انفاقية رشيدة ومخططة فانه سوف ينتج آثار عكسية سواء على المدى القريب او البعيد.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي ، اسعار النفط، الاقتصاد القومي

المقدمة

والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه التي ساهمت في انتاج الوضع الحالي، وساهمت ايضا في تفاقم الموقف وساعت في ضهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية منها تخلف وانخفاض انتاجية العديد من القطاعات وضهور البطالة و الفقر واستغلال الوظيفي والفساد الكبير في معظم دوائر الدولة ، بالمقابل لم يستطع الحكومة من استيعاب التغيرات الحاصلة في العالم واحتمالية ان يكون هذا المصدر الوحيد للإيرادات قابلة للنفاد ومعرض للتأثر بالأحداث الخارجية ، وبالتالي هناك حاجة ماسة الى ايجاد مصدر بديل للإيرادات وبرز مثال على ذلك ازمة فايروس كورونا، وايضا ثورة تشرين التي كانت نتيجة حتمية للسياسات الحكومية الخاطئة في كيفية التصرف بالإنفاق العام وتوجيهه ناحية التنويع المورد وعدم الاعتماد على المرء الواحد وبالتالي اعطاء مساحة اكبر من التحرر الاقتصادي والسياسي .

مشكلة البحث:

يعد العراق واحد من البلدان الغنية على كافة الاصعدة اضافة الى انه دولة غنية بالموارد ومن بينها النفط ، فهو بلد يتمتع بقدرات بلد زراعي وصناعي و سياحي ، وفي العراق لم تحقق السياسات الاقتصادية التي خطط لها على احداث تغييرات في البنية الاقتصادية ومن ثم سياسة التنويع ، بل ضل الاقتصاد يمتلك هيكلأ انتاجياً ضعيفاً وغير مرن يسيطر على تكوين ناتجه المحلي عدد قليل من السلع وخصوصا النفطية ، وبقيت عوائد النفط المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي ، مما جعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التغيرات الحاصلة في اسعار النفط ويرجع ذلك لعدم وجود رؤية للتنمية الاقتصادية تسهم في تنويع الاقتصاد وتعمل على تحسين مناخه الاستثماري من بنى تحتية وأصول إنتاجية ينعكس اثرها ايجابا في صورة نمو وتنوع الأنشطة المولدة للناتج المحلي غير النفطي، ويضاف الى ذلك المشاكل السياسية والديون

المبحث الاول: مفهوم الانفاق العام والتنويع الاقتصادي

أولاً: مفهوم الانفاق العام

يحتوي الفكر المالي الكثير من المفاهيم للإنفاق العام وحقيقة الامر وجود اكثر من تعريف واحد للإنفاق العام لا يعني اختلاف المفاهيم ، بل يعكس اختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها للإنفاق العام. فهناك من يعرف الانفاق العام على انه مبلغ من المال تنفقه الدوائر أو إحدى المؤسسات العامة لغرض تحقيق منفعة عامة(1) وهناك آخرون على انه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة أو أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق نفع عام (2) والبعض عرف بأنه مجموع المبالغ التي أقرتها السلطة التشريعية ليقوم شخص من أشخاص القانون العام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما إن هناك من يعبر عن الانفاق العام بمبلغ من المال اقتصادي نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق المنافع العامة (3) وذهب آخرون في تعريف الانفاق العام على انه مجموع المصاريف التي تقوم السلطات العامة بأنفاقها في شكل كمية من المال خلال مدة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع الذي تنظمه هذه السلطة (4) وهناك صيغ أخرى تناول فيها الفكر المالي تعريف الانفاق ولكن بمجملها تدل على إجمالي المصاريف النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة للإنتاج سلع وخدمات وإشباع الحاجات العامة المتنوعة وسداد إقساط الدين وفوائده. مما تقدم يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بهدف اشباع حاجه عامه وتحقيقاً لأهدافها ومن الناحية الفنية يمكن تحديد اركان النفقة العامة بشكل تفصيلي.

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: تنفق الدولة مبالغ كبيرة في سبيل القيام بوظائفها

تتمثل مشكلة البحث في توضيح نقطة رئيسية هي بيان مدى تحقيق الانفاق العام التنويع الاقتصادي في العراق عبر السياسات والاليات التي اتخذتها الحكومة.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في اهمية الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مصدر واحد في عملية التصدير، وكذلك يهدف الى توضيح العلاقة بين المتغيرين وفهمها بشكل موسع من اجل فهم الازمة التي حصلت ومحاوله وضع المعالجات المناسبة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية ان توزيع الانفاق العام بشكل غير متوازن ومدروس بالنسبة لاقتصاد احادي الجانب مثل العراق ساهم الى درجة كبيرة في عدم تحقيق التنويع الاقتصادي، وتختلف العديد من القطاعات وترجع مساهمتها في الناتج المحلي .

عينة المبحث واسلوب التحليل

ان المنهج الذي تم اعتماده هو المنهج الاستنباطي والاستقرائي لبيان مدى اثر الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال المدة الدراسة، لكي نتمكن من توضيح فرضية البحث واثباتها وتحقيق الاهداف المنشودة تم تقسيم الى مبحثين المبحث الاول نتناول فيه الجانب النظري والتعريف بالإنفاق العام والتنويع الاقتصادي، وبينما المبحث الثاني يكون مخصص لتوضيح تطور الانفاق العام خلال مدة الدراسة ومساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.

ولا يمنع ان هذه المشروعات تخضع اداراتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق ربح لان ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من اجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية، وبناء على هذا تعد نفقه عامة تقوم بها الدولة بصفتها السيادية فضلاً عن النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي وعلى العكس لا تعد نفقه عامة وتشمل المبالغ المنفقة من قبل الافراد او المشروعات الخاصة حتى لو كان المقصود بها تحقيق نفع عام (7) مثل التبرع لبناء مدرسة او مستشفى لا يعد من قبيل النفقة العامة حيث يشترط لتكون نفقة عامة ان تخرج من الذمة المالية لاحد اشخاص القانون العام (8)

3- ان النفقة العامة تحقق اهداف الدولة:
تطور دور الدولة من الحياد الى التدخل في الحياه الاقتصادية والاجتماعية مما اضطرها الى تخصيص مبالغ نقدية كبيرة لمواجهة متطلبات التوازن الاقتصادي والاجتماعي في أن واحد. لذلك برز دور النفقة العامة في المجال الاجتماعي من خلال ايجاد دخول جديد لبعض الفئات الاجتماعية (اعانات اجتماعية) فضلاً عن دعم المشاريع الاقتصادية لتقديم السلع والخدمات الى افراد المجتمع بأسعار منخفضة ، هذا فضلاً عن قدرة الدولة على استعمال النفقة كوسيلة للتأثير في الحالة الاقتصادية لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فتريد من النفقات اثناء فتره الركود حتى ينتعش النشاط الاقتصادي وتحاول تقليص مستوى الانفاق اثناء مدة الازدهار حتى تمنع ظهور التضخم (9).

ثانياً: مفهوم التنويع الاقتصادي

يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية ترمي الى تنويع هيكل الانتاج وتكوين قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث يقل الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس والاهم في الاقتصاد، اذ تسعى هذه العملية الى فتح مجالات متنوعة تكون قيمتها المضافة كبيرة وقادرة على تأمين فرص عمل اكثر انتاجية

كالحصول على السلع والخدمات والمنتجات والآلات التي تلمها ولا بد ان تدفع ثمنها لها، وكذلك في سبيل الحصول على عمل وخدمات بعض الاشخاص فلا بد ان تدفع اجور ومرتببات لهم، وفي الماضي كانت تلجأ الحكومات الى الحصول على ما تحتاجه عن طريق الاكراه في صورته السخرة (5) واصبح الانفاق العام يتم في الغالب على شكل نقدي للأسباب الاتية:-

أ- تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي فأصبحت النقود وسيلة التبادل وشاع استخدامها في مجمل الاقتصاد القومي، للحصول على السلع والخدمات فلا يعقل ان يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية (6).

ب- الانفاق العيني يثير مشاكل ادارية منها عدم الدقة او انحياز الدولة لبعض الافراد واعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها على ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك، وتعد المزايا العينية اخلالاً بمبدأ المساواة بين الافراد بتحمل الابعاء.

ج- تغير التعامل في المجتمعات من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ، وعليه لا يعقل ان يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل معهم الدولة بالصيغة العينية بالمقابل، ويتوضح ذلك عندما تحقق الدولة المساواة بين الافراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينية وهذا يعني تخفيض العبء الضريبي عنهم بصورة غير مباشرة.

2- النفقة تصدر عن شخص عام او الدولة:
يقصد بالشخص العام كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام وتشمل النفقات التي تصدر عن الهيئات المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات الاقتصاد المختلط التي تملك الدولة الجزء الاكبر من رأسمالها وتسيطر عليها وتتحكم في ادارتها (وهو ما يطلق عليه معيار ملكية الاموال المنفقة)

وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالضعف الهيكلي، الفقر، التشغيل، والأمن الغذائي(16).

وايضا عُرِف التنويع الاقتصادي (منظوراً اليه من زاوية الاقتصاد العراقي) بأنه التخلص من الاعتماد المفرط على إيرادات تصدير النفط، وزيادة موارد الدخل عن طريق تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الاساسية كالزراعة والصناعة والسياحة في سبيل خلق اقتصاد متنوع ومتوازن يكون قادر على ان يكفل تغطية حاجات الأسواق المحلية من المنتجات المختلفة، وتأمين زيادة الصادرات غير النفطية عن طريق زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبعد ذلك توجيه الاقتصاد نحو التصدير(17).

مسوغات للتنويع الاقتصادي منها :

1- إنَّ اعتماد البلدان النفطية شبه الكامل على الإيرادات النفطية من اجل تغطية نفقاتها في الموازنة العامة ومن اهم ما تتضمنه هو المناهج الاستثمارية، والذي يؤدي الى جعل عملية التخطيط في تلك الدول شاقة للغاية وغير مستقرة بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية غير الثابتة والمستقرة بسبب عدم استقرار أسعار هذه المادة عالمياً (18).

2- تتميز الموارد المستخرجة من جوف الأرض بانعدام التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، وهذا يتطلب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية احتياطية للإنتاج وفي ظروف عدم وجود مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تقل مع توالي استهلاك النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلاد (18).

3- تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً حيوياً لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ يتبين أنَّ قطاع النفط الذي يتصل بالدولة بصورة مباشرة لا يكون قادر على ان يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخل الا ان أغلب الدول لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيداً عن

للأيدي العامل الوطنية وتكون نتيجة ذلك هي رفع معدلات النمو في الأجل الطويل(10).

ويرى البعض الى ان التنويع الاقتصادي يتم بزيادة سلع غير تقليدية الى قائمة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي مد القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وهذا سيؤدي الى تنويع الصادرات والمساهمة في زيادة عوائد التصدير(11).

ويقدم خبراء الاتحاد الأوروبي التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي يتم عن طريقها انتاج مدى متصاعد من المنتجات الاقتصادية التي ينتج عنها تنويع أسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط من جهة ثانية (12).

وكذلك يعرف بأنه استخدام العوائد النفطية لتكوين قاعده تضمن استمرار الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط من خلال تكوين الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات المختلفة (13).

ويُنظر للتنويع الاقتصادي على انه التقلص التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في مقابل الرفع التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه، على أن يكون هذا الهبوط غير ناجم عن تراجع الكميات المستخرجة من النفط أو المصدرة منها وانما يكون ذلك بزيادة الناتج المحلي في القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية (14).

ويعرّف أيضاً بأنه تنمية القطاعات غير النفطية وتقليل التبعية المالية للنفط، (أي تنويع الإيرادات الحكومية والقاعدة الانتاجية والصادرات) وتكوين اقتصاد قابل للحياة الجديدة يمكن من خلاله أن نحافظ على مستوى مرتفع نسبياً من الدخل (15).

ويعني بالتنويع الاقتصادي أيضاً زيادة حصة وإنتاجية القطاع الصناعي والزيادة الضخمة في إنتاجية القطاع الزراعي، ويُعد إحياء القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد أمراً غاية في الأهمية لأنه يأخذ غالبية إخفاقات التنمية

وراء هذه التباين في النسب الى ان الاقتصاد العراق يسود فيه ويسيطر القطاع النفطي بنسبة كبيرة، اذ ساهم هذا لارتفاع في اسعار النفط بشكل كبير في مضاعفة الانفاق الاستهلاكي ويضاف الى ذلك ايضا هو اعتماد الدولة على تطوير وتوسيع قاعدة الجهاز الاداري وهذا كجزء من اهدافها الاقتصادية، ونتيجة ذلك هو تزايد مستوى في النفقات الاستهلاكية(21) .

وتبين ايضا ان الانفاق الاستثماري في العراق في المدة الدراسية لم يكن كبير في ظل هيمنة الانفاق الاستهلاكي بشكل اكبر، والسبب في ذلك يعود الى المناخ الاستثماري المواضيع في العراق، اذ ان العراق بحاجة إلى تحسين هذا المناخ وذلك للإسهام في تشجيع المستثمرين المحليين وكذلك جذب المستثمرين الأجانب وايضا من أهم النقاط هو حاجة العراق الى تذليل المخاطر والصعاب والتي تقف عقبة في وجه المستثمرين ، ويكون ذلك في سن القوانين والتشريعات وكذلك انشاء المحاكم الخاصة بالقضايا التجارية لذلك فان الاقتصاد العراقي بحاجة الى العديد من التشريعات والاجراءات يكون الهدف منها زيادة النفقات الاستثمارية(22) ويمكن توضيح ذلك في جدول (1) إذ بلغت قيمة الانفاق العام لعام 2003 (1982558) مليار دينار عراقي والانفاق الاستهلاكي (1782928) مليار دينار عراقي أما الانفاق الاستثماري (1982542) مليار دينار عراقي ، إذ شكل الانفاق الاستهلاكي نسبة (89,99%) من الانفاق العام بينما شكل الانفاق مليون دينار عراقي ، بينما شكل

النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة ، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصادي ثنائي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الاجور المرتفعة(19) .

4- لعنة الموارد ((لعنة النفط)) ((Oil Curse)): لعنة المورد هي قضية ذات علاقة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي ، حيث ان هناك تأثير مباشر وغير مباشر للاعتماد على النفط يتبين من خلال محدودية نطاق تنويع الصادرات ، وتراجع مساهمة التصنيع فيها ، وتقلص درجة تطور المنتج(20).

المبحث الثاني: الانفاق العام والتنويع في العراق

ان العراق واحد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية الهائلة، فضلا عن الثروة النفطية التي يحتويها فهو يملك العديد من العوامل التي تساهم الى حد كبير في زيادة الايرادات وتنويعها منها الموارد المائية والارض الخصبة الملائمة للزراعة، فضلا عن الاعداد الكبيرة من اليد العاملة الراضية في تحقيق تقدم على جميع الاصعدة، حيث ان فئة الشباب لها نسبة كبيرة من مجموع السكان البالغ عددهم ما يقارب الثلاثة والاربعين مليون نسمة، فذا تم استغلال هذه الموارد وزيادتها بشكل صحيح والعمل على تطويرها فان العراق يصبح واحد من أكثر البلدان الجاذبة للمستثمرين.

اولاً: تحليل الانفاق العام في العراق

كما هو معروف ان الانفاق العام ينقسم الى جزئيين انفاق استهلاكي و انفاق استثماري ،ومن خلال بيانات جدول (1) يتبين ان الانفاق الاستهلاكي يتراوح من (70%) الى (95%) من مجموع الانفاق العام ،وفي قسم من السنوات اتسم بالزيادة و اخرى يتضح بها النقصان عن هذه النسبة، ويرجع السبب

الانفاق الاستثماري نسبة (9,99%) من الانفاق

العام ونلاحظ هذا من جدول (1) .

الجدول (1)

نسبة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الى الانفاق العام للمدة (2003 - 2022) مليار دينار

الانفاق العام الاستثماري الانفاق/ العام %	نسبة الانفاق العام الاستهلاكي الانفاق العام %	الانفاق العام الاستثماري	الانفاق العام الاستهلاكي	معدل نمو الانفاق العام %	الانفاق العام	السنوات
9,99	89,99	198254,8	178293		1982548	2003
9,38	90,6	3014733	29102758	40,6	32117491	2004
17,33	82,66	4572018	21803175	(18,7)	26375175	2005
17,99	82	6027680	27460197	28,4	33487877	2006
23,02	76,63	7723044	25822100	0	33545144	2007
20	80	11880675	45522700	78,7	59403375	2008
20	69,74	10513405	42053620	(11)	52567025	2009
30,25	80,43	194723000	44879984	23	64351984	2010
19,56	77,03	1362300	56016523	0,7	69639523	2011
22,96	67,58	2075600	69618783	30,4	90374783	2012
32,41	70,16	34647000	7226027	17,7	106873027	2013

29,83	73,62	24931000	58625226	(21,6)	83556226	2014
26,37	76,3	18564670	51832845	(15)	70397515	2015
23,69	78,81	15894000	511734337	(4,1)	67067437	2016
21,81	72,93	16464461	590256554	12,6	75490115	2017
17.10	82.90	13820333	67025856	7,1	80873188	2018
21.80	78.10	24422600	87301000	38,1	111723523	2019
4.30	95.80	3308900	72873500	(31,9)	76082443	2020
13.06	87.04	13322700	89526700	35,1	102849659	2021
10.04	89.80	12223741	105164200	13,7	116945461	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوات متفرقة ، سنوات العمود (4) و (5) من عمل الباحث بالاستناد إلى البيانات في الاعمدة الثلاث الأولى.

أن مقدار الانفاق العام بعد عام 2004 اخذت بالارتفاع وبشكل ضخم، إذ وصل مقدار الانفاق العام الى (32117495) مليار دينار عراقي عام 2004، والانفاق الاستهلاكي (29102758) والاستثماري (3014732) مليار دينار عراقي ونلاحظ ارتفاع معدل نمو الانفاق العام بنسبة (40,6%) وتراجع الانفاق الاستثماري، والسبب في هذا الانخفاض في نسب الانفاق الاستثماري لعامي (2003،2004) إلى دخول القوات التحالف في العراق، وما ترتب على ذلك من تدمير معظم المؤسسات الاقتصادية العراقية.

وفي عام 2005 بلغت قيمة الانفاق العام (26375170) مليار دينار عراقي أما الانفاق الاستهلاكي (2180318) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (82,66%) بينما كانت قيمة الانفاق الاستثماري (4572015) مليار دينار عراقي ونسبته من الانفاق العام (17,33%) ، و نلاحظ أن قيمة الانفاق الاستثماري ونسبته من الانفاق العام ارتفعت بشكل بسيط عن السنة السابقة وذلك بسبب توجه الحكومة لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال عام 2003 إذ ذهبت أغلب هذه النفقات لإعادة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين (23).

أما في عام 2006 ارتفعت معدل نمو الانفاق العام لتبلغ (26,9%) وكذلك نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام (82,1%) بينما كانت نسبة الانفاق الاستثماري (17,99%) ويعود هذا الارتفاع في

قيمة الانفاق الاستهلاكي إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى واضائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني (24) وواصل الانفاق العام الارتفاع خلال عام 2007 ليبلغ (33545146) مليار دينار عراقي وراقي والانفاق الاستهلاكي (25822103) والانفاق الاستثماري (7723045) مليار دينار في ارتفاع طفيف للأنفاق الاستثماري من اجل تطوير البنى التحتية للعديد من المنشآت الخارجة عن العمل ، وفي عام 2008 لتبلغ قيمة الانفاق العام (59403371) مليار دينار عراقي دينار اما الانفاق الاستهلاكي كانت قيمة (45522702) مليار دينار عراقي وكنسب من الانفاق العام (80%) أما الانفاق الاستثماري بلغت قيمة (11880675) مليون دينار وكنسب من الانفاق العام (20%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تزايد الإيرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للأنفاق العام ، وفي عام 2009 انخفضت قيم الانفاق العام حيث تراجع معدل نمو الانفاق العام بنسبة (11,8%) وانخفض كذلك الانفاق الاستهلاكي والاستثماري إذ بلغت قيمة الانفاق العام (52567026) مليار دينار أم الانفاق الاستهلاكي كانت قيمته (42053623) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (69,74%) فيما بلغت قيمة الانفاق الاستثماري (10513402) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (20%) ويعود سبب الانخفاض في قيمة الانفاق العام إلى حدوث الازمة العالمية والتي تمثلت بصدمة عرض سلبية ما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للأنفاق الحكومي.

وفي عام 2010 قدر الانفاق معدل نمو الانفاق العام بنسبة (23%) بمقدار (64351986) مليار دينار والانفاق الاستهلاكي والاستثماري بما يقارب (44879984) و(19472002) مليار دينار وبذلك تبين ان نسبة الانفاق الاستهلاكي من الانفاق العام كانت (80,43%) اما نسبة الانفاق الاستثماري فهي (30,25%) ايضاً في عام 2011 استمر الانفاق العام في الارتفاع وبلغ معدل النمو في الانفاق العام (7,8%) وفي عام سجل الانفاق العام في عام 2012 ارتفاعاً إذ تبلغ (90374787) مليار دينار ويكون الانفاق الجاري والاستثماري على الترتيب (69618782) و (20756005) مليار دينار ، وبذلك نلاحظ أن نسبة الانفاق الجاري (67,58%) ونسبة الانفاق الاستثماري (22,96%) وقد عزت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع اغلب نفقات فقرات الموازنة لهذا العام قياساً للعام السابق إذ سجلت فقرة المنح ضمن النفقات في الموازنة اعلى نسبة ارتفاع ثم جاءت بعدها فقرة المصروفات الأخرى من حيث الارتفاع مقارنة بالعام السابقة (2011) ثم باقي الفقرات التي تخص الموازنة (25) ، اما عام 2014 فقد شهدت انخفاضاً في حجم الانفاق العام حيث وصل انخفاض معدل النمو (21,6%) مقارنة بسابقتها وكان السبب في الانخفاض العام للنفقات العامة هو بسبب الانخفاض في كلا نوعي النفقات أي (الاستهلاكي والاستثماري) ، ليبلغ الانفاق العام مبلغ النفقات العامة ككل (83556227) مليار دينار وهو اقل من العام السابقة إذ بلغ حجم الانفاق الاستهلاكي (58625222) مليار دينار عراقي وبلغت نسبته (73,62%) من حجم الانفاق العام اما الانفاق الاستثماري فبلغ (24931003) مليار دينار وبلغت نسبته (29,83%) نسبة للأنفاق العام، ويعود

السبب للانخفاض في حجم الانفاق الاستهلاكي نتيجة لعدم اقرار الموازنة الخاصة لعام 2014 ما جعل وزارة المالية ان تتقيد بسعر الصرف وبنسبة (1 الى 12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر (26) انخفاضاً كبيراً واصلت قيم الانفاق العام بالانخفاض خلال العامين (2015) و (2016) (27) اذ بلغت قيمة الانفاق العام (70397517) ، (67067438) مليار دينار وبلغت قيم الإنفاق الاستهلاكي (51832841) (51173433) مليار دينار على التوالي ، وكنسبة من الانفاق العام (76,3%) ، (78,81%) على الترتيب ، أما الإنفاق الاستثماري فكانت قيمه (18564674) ، (15894004) مليار دينار على التوالي وبلغت نسبتها من الانفاق العام (26,37%) ، (23,69%) ان الانخفاض الكبير في قيم الإنفاق العام يعود الى الصدمتين التي اصابت الاقتصاد العراقي واثرت على المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية والاحصائية ، إذ تمثلت هاتان الصدمتان بتدهور الأوضاع الأمنية في عام (2014) في شهر حزيران بالتحديد والتي تمثلت بوقوع ثلاثة محافظات تحت سيطرة الجماعات المسلحة (الإرهابية) ، اما الصدمة الثانية التي تتمثل بانخفاض أسعار النفط الخام المصدر من (91.63) دولار للبرميل الواحد عام 2014 الى (44.729) (33.976) دولار في عامي 2015، 2016 وعلى الترتيب ، فضلاً ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام 2016 إلا أنه لا يعادل نسبة الانخفاض في أسعاره ، وما تبع هذه الأحداث من زيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين من سكان المحافظات التي تحت سيطرة الجماعات المسلحة ، وزيادة الإنفاق على التجهيزات العسكرية وغيرها من تبعات الحرب.

ما في عام 2017 ارتفعت قيمة الانفاق العام إذ بلغت (75490118) مليار دينار وبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي (59025653) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (72,93%) بينما بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري (16464466) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (21,81%) ، ومما سبق يلاحظ تذبذب نسب الإنفاق العام إذا ترتفع في سنة معينة وتنخفض في السنة التي تليها ويرجع سبب التذبذب الحاصل في الانفاق العام بشقيه الانفاق الاستهلاكي والاستثماري هو كون اقتصاد العراق ربعي يعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية والتي ترتبط بالطلب والعرض العالمي للنفط. واستمر الانفاق العام في الارتفاع خلال عامي (2018) و(2019) حيث بلغ الانفاق العام (80873183) و(111723528) مليار دينار والانفاق الاستهلاكي بلغ على التوالي (67025853) و(87301003) مليار دينار وبلغت نسبته (82.90%) و(78.10%) بينما الانفاق الاستثماري بلغ (138203386) و(24422602) مليار دينار وبلغت نسبته مقارنة مع الانفاق العام (17.10%) و(21.80%) وهذا التزايد في اسعار النفط العالمية ساهم في زيادة مقدار الانفاق العام والتحسن في الأوضاع الامنية ، وفي عام (2019) استمر الأنفاق العام في الارتفاع وبلغ (111723528) مليار دينار وايضا ارتفع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وبلغ (87301003) و(24422602) مليار دينار وان استمرار الزيادة في الانفاق العام مع انخفاض سعر النفط عالمياً ساهم في خلق ازمات وهو ما ظهر في نهاية عام (2019) وبداية عام (2020) مع ظهور ازمة الوباء العالمي فقد لوحظ تراجع كبير في حجم الانفاق العام اذ بلغت حصيلته بما يقارب

(76082448) مليار دينار عراقي وتعود اسباب هذا الانخفاض بالدرجة الأساس لظهور جائحة كورونا في هذه العام والتي جعلت من عملية سير القطاعات الاقتصادية بنحو اسوء عن بقية السنوات اذ ان قسيمي الانفاق العام الجاري والاستثماري قد سجلا قيما متباينة بشكل كبير اذ كانت حصيلة الانفاق الاستهلاكي (72873500) مليار دينار وبذلك فقد كانت نسبته الى الانفاق العام (95.80%) اما الانفاق الاستثماري فقد بلغت قيمته ما يقارب (3308902) مليار دينار وبذلك حصد نسبة تقدر بما يقارب (4.30%) يتضح من شكل (1) في عام (2009) انخفاض حجم النفقات العامة (الاستهلاكية والاستثمارية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية وتعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة نتيجة اعتماده على الإيرادات النفطية بشكل شبه كامل لتغطية النفقات العامة ، اما عام (2013) فقد ازدادت أسعار النفط العالمية وارتفعت الصادرات من المعروض النفطي بالتالي أدى الى ارتفاع حجم النفقات العامة وكما يتضح ذلك من الشكل أعلاه. وفي عام (2019) ارتفع حجم النفقات العامة عن ما سبق من الأعوام وذلك نتيجة تعرض العالم والعراق بالتحديد لمواجهة ازمة فايروس كورونا (COVID 19) وبالتالي زيادة الاتفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية لمواجهة الأزمة ، وكذلك زيادة الدعم للقطاعات الصحية والخدمية وتوفير الإعانات الحكومية المدفوعات التحويلة) للأفراد كما يلاحظ من شكل (1) ارتفاع الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري خلال مدة البحث.

ثانيا: تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية وهيمنة قطاع النفط في تكوين GDP

على الرغم من إن النفط يمثل الأساس الذي تعتمد عليه الدولة والمجتمع في مجال الإنفاق العام ، لاسيما في مجال إعادة الإعمار والسيطرة على البطالة وإنعاش الاقتصاد من جديد ، الا ان هذا القطاع ظل اسير التقلبات التي تحدث في العالم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاضها مما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي العراقي بشكل كبير ومؤثر هذا من جانب ، ومن جانب اخر ادى ذلك الى مضاعفات المرض الهولندي Dutch Disease والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الإنتاجي وخاصة القطاع الصناعي ، ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف (اللانتاج) ، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي وحتى الزراعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة ، ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاقات العجز والإعاقة وسط ارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي حذر الاقتصاديون من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية لأنه يخلق (أوطانا غنية ومواطنين فقراء) ، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي

الجدول (2)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2003-2022)

السنة	الزراعة والغابات والصيد %	التعدين والمقالع %	الصناعات التحويلية %	الكهرباء والماء %	البناء والتشييد %	النقل والمواصلات %	تجارة الجملة والمفرد %	المال والتأمين %	القطاعات الخدمية والاسكان %	الناتج المحلي الاجمالي %
-------	---------------------------	--------------------	----------------------	-------------------	-------------------	--------------------	------------------------	------------------	-----------------------------	--------------------------

100	6.2	0.5	6.4	7.6	0.7	0.2	1	68	8.3	2003
100	14.2	1.2	6.8	8.5	1.8	0.8	1.8	58	6.9	2004
100	14.4	1.4	5.7	8	3.7	0.8	1.3	57.8	6.9	2005
100	17.6	1.5	6.6	7.1	3.6	0.8	1.5	55.5	5.8	2006
100	20.6	1.7	6.1	6.6	4.4	0.9	1.6	53.2	4.9	2007
100	21.6	1	5.3	5.5	4.2	1.2	1.7	55.7	3.8	2008
100	27.6	1.1	7.6	6.5	4.3	1.8	2.6	43.3	5.2	2009
100	24.4	1.2	7.6	5.8	6.3	1.8	2.3	45.4	5.2	2010
100	20.4	1.3	6.4	4.7	4.8	1.6	2.8	53.4	4.6	2011
100	21.3	1.8	5.8	5.7	6.9	1.7	2.7	50	4.1	2012
100	22.3	1.5	6.6	5.5	8.5	1.8	2.4	46.6	4.8	2013
100	22	1.3	7.6	7.5	7	2.3	1.9	45.3	5.1	2014
100	30.2	1.9	10.1	8.9	9.1	2.2	2	30.8	4.8	2015
100	29.5	1.9	9.7	11	9.3	3	2	29.8	3.8	2016
100	26.4	1.3	9	10.3	6.1	3.5	2.3	37.8	3.3	2017
100	24.1	1.9	6.7	9.5	4.1	2.7	1.5	47.1	2.4	2018
100	25	2	7.8	9.4	4.1	2.9	2	43.5	3.3	2019
100	26.7	2.1	8.2	9.7	4.4	3.8	2.9	36.4	5.8	2020
100	26.1	0.7	6.8	9.9	4.1	1.5	2.2	45.5	3.2	2021
100	19.5	0.3	6	8.6	2.2	1.3	2.2	57.1	2.8	2022

المصدر: كيبانات البنك المركزي، قسم العراق نشرات الاحصائية، من عام 2003 الى عام 2022 .

اختلال هيكل واضح بسبب هيمنة القطاع النفطي الريعي على حساب القطاعات الاخرى وخصوصا (الصناعة الزراعية) ويتبين من الجدول المذكور زيادة نسبة مساهمة القطاع النفطي اذ كانت مساهمته في GDP عام 2003 حوالي 68.14% في حين بلغ اقل نسبة مساهمة عام 2016 نسبة)

1- حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي: من الجدول (2) يتبين بشكل كبير الى اي مدى الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي من ناحية التباين الكبير في نسب المساهمات القطاعية في الناتج أو حتى من خلال الاختلاف في نسب النمو القطاعية أو هيكل الموارد من ناحية اخرى والنتيجة هو

الابتعاد عن تنمية الصادرات ، كما ساعد في تحقيق اقتصاد لا يعتمد على المشاريع الكبيرة ومخطط لها مركزياً على صناعات متوسطة وصغيرة تعتمد على أساس الصناعات التحويلية ، اما بعد دخول قوات الاحتلال عام 2003 فشهد العراق حالة من الانفتاح على العالم بشكل غير مخطط من حيث الاعتماد على الية السوق والتحرر بشكل كبير ما من سيطرة الدولة الاقتصادية الا ان ذلك لم يساهم في تطور القطاع الصناعي بل حدث تراجع يعود الى انفتاح السوق العراقية امام المنتجات الاجنبية المصنعة زيادة عن عدم توفير الحماية الضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي وهذا بدوره ساهم في تراجع معظم الصناعة العراقية وهذا التفسير الأرجح لتراجع هذا القطاع ، ويتضح الدور الضئيل للقطاع الصناعي في تكوين GDP خلال مدة البحث ، فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي تتراوح بين (1%) كأدنى نسبة في عام 2003 ، و (2.9%) كأعلى نسبة في عام 2020 ، كما في الجدول (2)

3- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي: يتبين من الجدول (2) ايضا تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP ، اذ كانت (8,32%) في عام 2003 ونخفضت هذه النسبة سنة بعد أخرى إلى أن وصلت لأدنى مستوى لها عند (2.4%) في عام ، 2018 ، في حين بلغ في السنة الأخيرة من المدة المدروسة حوالي (2.8%) ، ومع التغير السياسي الذي حصل وانفتاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ازدادت مشاكل ومعوقات الإنتاج الزراعي وتراجع دوره في GDP في ضوء بيئة اقتصادية جديدة تتميز بتراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عن طريق الفتح الكامل للسوق المحلية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية ، مما ساهم في تراجع مساهمة القطاع الزراعي في GDP بشكل ملحوظا ، اذ ساهم انفتاح السوق العراقية في دخول المنتجات الزراعية المستوردة والتي تعتبر اكثر جودة من المنتجات المحلية وذات تكاليف

29.8%) ويرجع هذا الانخفاض الى هيمنة تنظيم داعش الارهابي على بعض مناطق البلاد الشمالية الغربية في بداية عام 2014 مما ادى الى صعوبة تصدير النفط وخصوصا من الحقول الشمالية في ذلك العام ، اما مساهمة النفط في GDP للسنة 2020 فبلغ 36.4% وقد يعود ذلك الى ازمة كوفيد 19 نتيجة تقلص مساهمة القطاعات الاخرى لاسيما قطاع الخدمات في الناتج المحلي ، وكان متوسط مساهمة قطاع النفط في GDP خلال المدة المدروسة حوالي (48.01%) وهي نسبة هائلة تبين مدى سيطرة القطاع النفطي على الناتج المحلي وربعية الاقتصاد بامتياز مما يوضح اختلال هيكل الضخم في الاقتصاد العراقي.

2- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي: ان حالة القطاع الصناعي في العراق فشهد حالة من سيطرة الجهات الحكومي للإنتاج في إطار التوجه الاشتراكي لاسيما قبل 2003 وهذا ادى إلى سيادة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وفق لشروط الخطط الاقتصادية المطبقة والهادفة إلى إحداث ثورة صناعية كبيرة استوتحت جانباً مهماً في منهجها العملي من التجربة الاشتراكية ، وقد تميزت بشقيها التحويلي والإنتاجي بدرجة كبيرة من الحماية التي توفرها الدولة وبذلك ادت الدولة مساهمة مهمة في استمرار هذه الصناعات بعيداً عن تحقيق مبدأ الربحية والكفاءة والمنافسة في الإنتاج ، وتغيرت بشكل متواصل إلى صناعات فاشلة تُغطى من قبل الميزانية الحكومية التي تعول على إيرادات النفط ، واعتماد الدولة في الوقت نفسه على السلع الإنتاجية المستوردة لسد الزيادة في الطلب الداخلي وخصوصاً في مجال التقنيات التي تصل أحياناً بشكل مشاريع جاهزة وبالتالي يعتمد القطاع الصناعي في ديمومته الضعيفة من الدعم الحكومي ، ويتبين ان أسلوب الإنتاج الصناعي سواء في مجال الصناعة التحويلية أو الاستخراجية توجهه إلى غاية تلبية أقصى حد ممكن من الطلب الداخلي بالدرجة الأولى ، وقد ساعد هذا المنهج في

عن طريق قرار سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك ، وبذلك زادت كمية الاستيرادات ولأغلب انواع البضائع ، زيادة عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي مما ساهم في تراجع اسعار المنتجات الأجنبية مقارنة بالسلع المنتجة محلياً ، زيادة عن ممارسة الدول المصدرة للعراق سياسة الإغراق دون وجود اجراءات لحماية الصناعة الوطنية العراقية.

ثالثاً- معدل البطالة

أدت حالة عدم وجود خطة واضحة لسياسة اقتصادية ومالية هادفة للتنمية الاقتصادية واستغلال الأيدي العاملة المتوفرة الى ارتفاع مستويات التوظيف الحكومي في دوائر ومؤسسات الدولة التي هي ليست بحاجة إلى تلك الأعداد كبيرة من الموظفين والعمال ساهمت في ظهور البطالة المستترة (المقنعة) في تلك الدوائر والمؤسسات الحكومية ، وهكذا أصبحت الموازنة العامة والنفقات التشغيلية لا تستطيع على توظيف الخريجين والأيدي العاملة للفئات العمرية الجديدة الداخلة لسوق العمل لقلّة المخصصات المالية لها مما ساهم من ارتفاع نسبة معدلات البطالة .

الجدول (3)

معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	معدل البطالة%
2003	28, 2
2004	26, 4
2005	17,9
2006	17,5
2007	11,7
2008	15,3
2009	14

المنخفضة ، والتي لم يستطع القطاع الزراعي العراقي منافستها.

4- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي: تتضح مساهمة قطاع الخدمات في GDP فبلغت عام 2003 نسبة (6.2%) ، في حين حقق اعلى نسبة عام 2015 بلغت (30.2%) والسبب في ذلك هو الارتفاع في الانفاق الحكومي نتيجة الظروف الأمنية المرافقة لعمليات مكافحة الإرهاب ، بينما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج عام 2020 حوالي (26.7%) ، اما متوسط النسبة الإجمالية خلال مدة الدراسة فكانت (21.9%) في تكوين GDP والتي تتسم بارتباطها بمعدل النفقات الحكومية ، ان ارتفاع نسبة قطاع الخدمات في GDP والتي بلغت أحياناً ومنذ عام 2003 يُعادل عدة اضعاف قطاعي الزراعة والصناعة معاً يمكن توضيح ذلك ان زيادة نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية الهامة قد يتسق مع واقع اقتصاد متقدم لكنه في غير ذلك اقتصاد متأخر أو في طور النمو كالاقتصاد العراقي بسبب يتجاوز في ذلك مراحل النمو والانتقال الاقتصادي الطبيعية من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ثم قطاع الخدمات وتبعاً لذلك خلق تشوهات اقتصادية كبيرة ومن سلبيات هذا المنهج هي عدم استغلال فرص التراكم الرأسمالي وسيطرة الإنفاق الاستهلاكي وتراجع مستويات الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي زيادة عن تدني كفاءة سوق العمل والجمود في عملية انتقال العمال بين القطاعات والرغبة الكبيرة في التوظيف الحكومي.

إن انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في تكوين GDP العراقي بعد عام 2003 تعود لجملة من العوامل منها زيادة مستوى قيمة GDP بعد رفع العقوبات الاقتصادية والموافقة على بتصدير العراق النفط الخام بدون قيود ، كما ان ايقاف العمل بقانون التعرف الجمركية والعمل بضرورية بنسبة (5%) لجميع الاستيرادات عدا المواد الغذائية والتي تعرف بضرورية اعمار العراق

المالية للتعيينات الجديدة في القطاع العام. إن اعتماد العراق على استخراج و تصدير النفط الخام قد انتج عدم الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي للقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في تحقيق الدخل ، وقد ساهم مستوى العائدات النفطية الهائلة في تمويل الموازنة العامة للدولة الى عدم اعتماد الدولة على الضرائب وقد انتج هذا بدوره إلى تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العراقي وساهم في أن يكون الاقتصاد العراقي ريعي بالدرجة الرئيسية وتعرضه باستمرار الى التقلبات مما انعكس سلبا على الاقتصاد العراقي نتيجة لعدم استقرار إيرادات الموازنة العامة للدولة. إن السبب في تزايد معدلات البطالة في العراق يرجع إلى ضعف القدرة على استقبال فائض القوى العاملة المتجددة من قبل القطاعات الاقتصادية بسبب للاختلال المركب في الإيرادات العامة والنفقات العامة فالاختلال في هيكل الإيرادات العامة والمتمثل في الاعتماد على الريع النفطي زيادة على الاختلال في هيكل النفقات العامة والمتمثل بعدم وجود تناسب الصحيح وتوزيع تخصيصاته بالشكل الأمثل بين نوعيها التشغيلي والاستثماري والذي لا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية ويخدم العملية التنموية ، وأن هذا الاختلال المركب ساهم في اختلالات كثيرة منها حقيقة تمثلت في تراجع نمو القطاعات الإنتاجية وهبوط نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (29) ، كذلك يعود السبب في ارتفاع معدلات البطالة لعدم كفاية عناصر الإنتاج ووفرة العمالة غير الماهرة وعجز الحكومة عن إطلاق مبادرات تمويل مشاريع التنمية كما ان ارتفاع معدلات نمو السكان ودخول أعداد هائلة سنوياً من العاملين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع العام على استيعابهم فضلا عن عدم استطاعة القطاع الخاص في توفير فرص العمل أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة البطالة.

الاستنتاجات

1- ان سيطرة الارادة السياسية على المصالح الاقتصادية ادى الى سعي الادارة السياسية

12	2010
11	2011
11, 6	2012
12,1	2013
12, 4	2014
13,2	2015
10, 4	2016
13, 4	2017
13, 4	2018
13, 4	2019
19.70	2020
14. 10	2021
13, 6	2022

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، السكان والقوى العاملة 2022

وكما يتبين من بيانات الجدول (3) ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التي تم استعراضها سلفا ساهمت في ظهور مشكلة البطالة مما انتج تعطيل قوى العمل وملكات الإبداع وفعاليات الإنتاج ، ويتضح من بيانات الجدول المذكور زيادة معدلات البطالة في العراق عامي 2003 و 2004 بنسبة (28,1%) و (4 ، 26%) على الترتيب نتيجة تهديم البنى التحتية والقاعدة الصناعية وتعطيل اغلب المرافق والقطاعات الاقتصادية ، وبعد عام 2005 تراجعت تلك المعدلات بشكل تدريجي من (6 ، 17%) إلى 11 عام 2011 نتيجة ارتفاع عوائد النفط وانتساب الشباب الى الجيش والأجهزة الأمنية والتعيينات في مختلف الدوائر الحكومية ، ثم عادت وارتفعت بعد ذلك معدلات البطالة شيئاً فشيئاً لتصل إلى (19.70%) عام 2020 بسبب هبوط عوائد النفط وعدم وجود التخصيصات

الاقتصاد والايرادات، وتحقيق استفادة من العوائد الربعية في زيادة القدرات الانتاجية في القطاعات التي تعاني من التوقف او الشلل نتيجة الاهمال الحكومي.

2- ينبغي عدم الاعتماد على التوظيف الحكومي في حل مشكلات البطالة المتزايدة بين طبقات الشباب لان ذلك يؤدي الى خلق نوع جديد من البطالة وهي البطالة المقنعة، ويساهم التوظيف الحكومي في اثقال هيكل الموازنة من جهة وايضا يجب التوجه الى استغلال الموارد المتوفرة وتحقيق التشغيل الكامل.

3- العمل على تقدم وتطوير القطاعات الحقيقية وتطوير القطاع الخاص في سبيل جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، والعمل على تنويع الواقع الريعي وزيادة مصادره في العراق، والعمل على تسهيل الإجراءات المصرفية وتفعيل نظام الضرائب الذي يسري على الجميع والقضاء على الفساد في المنافذ الحدودية وانشاء مناطق حرة.

4- من اجل استغلال الفوائض الايرادات النفطية لا بد من استثمارها في صندوق سيادية في داخل العراق وخارجه، وذلك من اجل استغلالها عند تعرض اسعار النفط الى انخفاض، وايضا وعندما تكون النفقات الاستثمارية للموازنة العامة غير قادرة على تمويل بعض المشاريع الاستثمارية فتكون الصناديق الاستثمارية هي التي تقوم بتمويلها، وبالتالي يساهم في استقلال الموازنة العامة عن التغيرات التي تحصل في اسعار النفط وزيادة التنويع واستقلال الاقتصاد في العراق .

المصادر

1- طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، ط 2 ، منشورات العاتك لصناعة الكتاب ، 2007 ، ص 17.

2- عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام ، ط 1 ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2010 ، ص 99.

ورا زيادة الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري ، واصبحت النفقات الاستهلاكية والعمل على زيادتها هم الاول للمشرعين وهذا التفضيل ساهم في تحجيم اهداف الاستقرار والنمو ، والذي انتج سياسة اقتصادية لا تحقق التنمية في ظل احتياج الاقتصاد العراقي الى دفعة قوية من البرامج الاستثمارية في مختلف القطاعات من اجل تقليل وازالة التشوهات وزيادة تنويع الهيكل الإنتاجي.

2- المورد الوحيد الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في تحقيق التقدم الاقتصادي هو النفط ، ويضاف الى ذلك قلة مساهمة الايرادات النفطية في تنويع الهيكل الإنتاجي، والذي ينتج اثر عكسي على اداء معظم المؤشرات الاقتصادية في البلد وخصوصا الاختلاف الكبير في مقدار المساهمات القطاعية في الناتج عند المقارنة بالناتج النفطي والذي يجعل من النمو مرتبط ب النمو النفطي، وحالة كهذه تعبر ان اختلال هيكل كبير يعكس مضاعفات المرض الهولندي.

3- ان عدم الاتزان المركب في هيكل الانتاج والموارد ادى الى عدم القدرة في استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة الجديدة وبالتالي زيادة كبيرة في معدلات البطالة في العراق، وان عدم مساهمة القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة ساهم في زيادة الضغط على الحكومة والموازنة العامة من اجل تشغيل هذه الاعداد الكبيرة من الناس العاطلين.

4- ان زيادة الصادرات غير النفطية وتنويع الربيع واحلال الاستيرادات وهي جزء من خطة سياسات استراتيجية متنوعة تتكون من احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية التي تعد ميزة تنافسية دولية، وان استغلال موقع العراق الجيوستراتيجي من اجل تنويع الربيع وجعل العراق اداة للربط بين الشرق والغرب.

التوصيات

1- وضع سياسات والاستراتيجيات مناسبة لتحقيق اكبر قدر ممكن من التنويع في

Development ,Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries ,held In Boon for a period to 16 -17 May 2006, .Germany,P2.

13- تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية ، في د. ادوار موسى وآخرين ، في النفط والاستبداد الاقتصادي السياسي للدولة الريعية ، ترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007، ص 131.

14- د. مهدي الحافظ ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، بحث مقدم الى الندوة العلمية (دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية ، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين ، لبنان، 2007، ص 2.

15- Ugo Fasana , Diversification in Oil –Dependent Economies : The Experience of The GCC Countries, Tehran ,2003 ,P3

16- جامعة الدول العربية ، إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية : نحو مقاربه بديله ، مصر ، القاهرة ، ديسمبر 2008، ص 15.

17- د. مهدي الحافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 1.

18- ريفنيو ورنش ، التخلص من لعنة الموارد ، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوروبية المركزية ، نيويورك ، 2004، ص 35. ص 36.

19- عبد الوهاب علي التمار ، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، الطبعة الثانية ، الكويت ،

3- خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، ط 4 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012، ص 53.

4- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة 2010، ص 191.

5- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة 2010، ص 191.

6- عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول، المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، 1988، ص 90

7- باهر محمد عتلم، المالية العامة ادواتها الفنية واثارها، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب، القاهرة ، 1998، ص 77

8- عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض ، 1988، ص 210.

9- جهاد سعيد خصاونة ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 33.

10- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق. رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، بدون سنة ، ص 7.

11- بشير الحمودي ، تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، مذكرة سياسات رقم 21 ، دمشق ، 2006، ص 1.

12- EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable

العامة للعراق ، مجلة الدنانير ، العدد 17،
الجامعة العراقية 2019، ص 184.

28- معلقة حلوب كاظم وسلمان مروة خضير
(2016)، التجارة الخارجية للعراق بني
ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات
الانضمام إلى (WTO) ، مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية ، المجلد 22، العدد 88
ص 123 .

29- صالح ، لورنس يحيى ، والموسوي ،
محمد طاهر نوري ، الاختلالات الهيكلية وأثرها
على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد
العراقي للمدة (2003- 2015) دراسة
تحليلية. بحث منشور على مجلة الاكاديمية
العدد 45 (2015) ص 19.

كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 2005،
ص43.

20- Ibrahim A.Elbadawi , Oil
,Economic Diversification and
Development in The Arab world ,
Dubai Economic Policy and
Research Institute and Center for
Global Development ,USA ,nova
2009 ,p1.

21- ابراهيم المشهداني تخلص الانفصاف
الاستهلاكي ضرورة ملحة 2019: from
the website

www.radionawa.com

22- احمد جبر سالم السالم ، الاستثمار في
البنية التحتية ودوره على النمو الاقتصادي في
العراق للمدة (2003- 2013) ، أطروحة
دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة
البصرة ، 2015، ص 145، جامعة البصرة.

23- البنك المركزي العراقي ، المديرية
العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير
الاقتصادي السنوي ، 2004 ص 29.

24- باقر كرجي حبيب الجبوري ، " الآثار
الاقتصادية لتأثير اقرار الموازنة العامة على
الاقتصاد العراقي " ، مجلة القادسية للعلوم
الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ،
المجلد (17) ، العدد (3) ، 2015، ص
155.

25- لبنك المركزي العراقي المديرية العامة
للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي
السنوي ، 2012، ص 44.

26- البنك المركزي العراقي المديرية العامة
للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي
السنوي ، 2014، ص 69.

27- شيماء محسن علاوي ، انخفاض اسعار
النفط العالمية ودورها في اعداد الموازنة